وزير المغتربين لـ«الثورة»:

استكمال منظومة القوانين واللوائح المتصلة بقطاع المغتربين

● قال الأخ/عبده علي القباطي وزير شئون المغتربين أن الإدارة المؤسسية هي الخيار الأفضل لتقديم رعاية فاعلة والوصول إلى رشد استثماري واقتصادي لقطاع المغتربين وان النظام المؤسسي لا يمكن أن يحقق أهدافه ما لم يقم على منظومة تشريعية وتقنينية وتنظيمية مؤهلة لاستيعاب معطيات الواقع وقادرة على التعاطي معه بسلاسة ويسر.

وفي نفس الوقت لا يمكن إغفال أهمية الكادر البشري المؤهل القادر على إدارة وتشغيل النظام مع ضرورة توفر الموارد المادية والتجهيزات اللازمة ناهيك عن الدور الهام الذي يتطلبه النظام عن وجود قاعدة بيانات ومعلومات والإسهام في رسم السياسات والخطط والبرامج وإتخاذ القرارات الصائبة.

وأكد الوزير على أن الوزارة انطلقت من وعي راسخ من هذه الرؤية لتحديث بنائها الهيكلي وتطويرها المؤسسي من خلال أربعة محاور تتمثل في:

– تقييم الهيكل التنظيمي الحالي للوزارة وتشخيص نقاط الضعف والقوة فيه والعمل على تطويره لمواكبة التطورات والمستجدات وتمكين الوزارة من القيام بالمهام المناطة بها.

– بناء القدرات الفنية والإدارية لكادر الوزارة وتوفير التجهيزات اللازمة لذلك .

– تأسيس قاعدة معلوماتية حديثة تستجيب للمتغيرات المختلفة.

– البحث عن مصادر خارجية لتمويل البرامج المتصلة ببناء قدرات الوزارة.

– استكمال منظومة التشريعات والقوانين واللوائح المتصلة بمجال المغتربين مشيراً إلى أن قانون شئون رعاية المغتربين رقم«٣٤» لسنة ٢٠٠٤م بشأن رعاية المغتربين اليمنيين قد قفز بالعلاقة بين المغتربين ووطنه من دائرة العاطفة إلى دائرة التقنين كقاعدة لتحقيق شراكة تنموية فاعلة بين الوطن والمغتربين وضمن حقوقهم وحدد واجباتهم تجاه الوطن وبلدان الإغتراب ووفر للمغتربين كثيراً من المزايا والتسهيلات والخدمات المتصلة بشئون الرعاية والاستثمار وغيرها... وقال: إن تعزيز البنية التنظيمية للوزارة وتحسين مستوى أدائها على المستوى المركزي باستحداث إدارات عامة تعنى بالتعاون الخارجي وتعزيزاً لدور الإعلام الخارجي وفتحاً لآفاق جديدة في مجال التعاون الدولي.

وأكد أن الوزارة قد سعت إلى توسيع نطاق رعاية المغتربين على المستوى المحلي باستحداث مكاتب في كافة محافظات الجمهورية انسجاماً مع توجهات الدولة في مجال تعزيز تجربة السلطة المحلية.

وتفعيل القنوات الاتصالية مع المغتربين بإنشاء غرفة عمليات في ديوان الوزارة تعمل على مدار الساعة تعنى التواصل مع الهيئات واستقبال اتصالاتهم وشكاواهم وتوجيه الردود وتحليل المعلومات الواردة من بلدان الاغتراب في إطار توفير قاعدة المعلومات التي تم إنشاء مركز وافتتاح المرحلة الأولى منه.

أنانية وإضرار

■ تؤكد التقارير الواردة من الهيئات اليمنية في الخارج على وجود عدد محدود من اليمنيين الذين يعملون على إضعاف اليمنيين أنفسهم والإضرار بمصالح البعض منهم إما بدافع الغيرة من النجاحات أو بدافع تحقيق مكاسب من وراء تقديم أكبر عدد من الضحايا لكسب ثقة قنوات محدودة في عدد من بلدان العالم التي يتواجد بها مواطنون يمنيون.

حسين السفاري*

ففي الأسبوع الماضي وصلتني رسالة من مواطن يمني مغترب أو مقيم في بلد شقيق أكد من خلالها على وجود مواطن يمني ألحق أضراراً بالعديد من اليمنيين في هذا القطر الشقيق ووصل الأمر به إلى إدخال البعض إلى السجون والترحيل والاستيلاء على ممتلكات البعض منهم بحكم معرفته بهم والدخول مع البعض منهم في أعمال تجارية.

الوثائق التي جاءت ضمن الرسالة حملت توقيعات اليمنيين الذين تضرروا، وآخر يطلب العون للحيلولة دون إضرار هذا الشخص الذي بدأ بالعمل على الاستيلاء على متجر كبير واستخدام لغة التهديد....الخ.

وفي مواجهة خطر مثل هذا الرجل لا أدري ما هي الإجراءات التي يمكن للسلطات اليمنية اتخاذها في سبيل إعادة هذه الشريحة إلى الوطن وتخليص المغتربين من نفوذه وخططه وبرامجه التي يؤذي بها الآخرين لتحقيق منافع شخصية مالية أو وجاهة ونفوذ يعتمد عليه في كل ما يخدم مصالحه الأنانية.

 # مستشار الوزارة.

أوضاع المغتربين اليمنيين

● كانت اليمن عبر التاريخ بموقعها الجغرافي الهام وخصوبة أراضيها واعتدال مناخها ووفرة خيراتها كانت من أفضل المناطق للعيش المستقر في شبه الجزيرة العربية ولذلك أطلق عليها المؤرخون الأرض السعيدة ، وقد استطاع أبناؤها تأسيس حضارات يؤكد التاريخ المدون بأنها كانت حضارات راقية، لكنها ولأسباب داخلية وخارجية في نفس الوقت ضعفت وانهارت واضطر الكثير من أبنائها إلى النزوح والتوجه إلى اصقاع الجزيرة العربية وأفريقيا للبحث عن مناطق أخرى يستطيعون العيش والاستقرار فيها، ولم تتوقف حركة النزوح عن أرض السعيدة فقد استمرت وتزايدت بمقدار تدهور الأحوال فيها.

وحينما لاح فجر الإسلام تدافع أبناء اليمن لنصرته بعد أن آمنوا به، وقد فرضت ظروف الفتوحات الإسلامية توطين الكثير ممن شاركوا فيها ومنهم أبناء اليمن في البلدان التي شملها الفتح الإسلامي وهم اليوم جزء من شعوبها.

إن ما يهمنا تحديداً هو النزوح أو الإغتراب الحديث وهو ما سيتم التركيز عليه في إطار أوسع باعتبار ما يمثله من أهمية كبيرة على المستوى الوطني في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .. ان ما هو معروف أن الاغتراب الحديث قد بدأ أو تزايد منذ ثلاثينيات واربعينيات القرن الماضي لاسباب يمكن ارجاعها إلى ضيق في العيش أو هروب من ظلم جائر ، وقد تعاظمت أهمية الاغتراب بتزايد أعدادهم وبدورهم الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تحويلاتهم المالية ومشاركتهم في التنمية الوطنية خاصة في فترة السبعينات والثمانينات والتسعينات ، حيث بلغ عددهم قرابة المليونين مغترب في المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربية كما وصلت تحويلاتهم الرسمية مستوى مليار ومائتين وخمسين مليون دولار سنوياً على أن هذا الرقم قد تفاوت في عقد التسعينات من القرن الماضي ما بين«٣,٩٩» تسعة وتسعين مليون وثلاثمائة ألف دولار عام ١٩٩٩و«١,٢٨٧» مليار ومائتين وسبعة وثمانين مليون دولار عام ٢٠٠٠م وقد ارتفعت تحويلات المغتربين إلى «١,٣٧٩» مليار وثلاثمائة وتسعة وسبعين مليون دولار في عام ٢٠٠٢م إلا أن أوضاعهم تدهورت تدهوراً شديداً بعد اجتياح العراق للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م وما خلفته من آثار سلبية خطيرة على الوضع العام في المنطقة إنعكست بشكل قاس ومباشر على المغتربين اليمنيين حيث قررت الدول الشقيقة المستضيفة للعمالة اليمنية ترحيل ما يقارب «مليون» مواطن يمني واجبرتهم على مغادرة أراضيها خلال أربعين يوماً ، وكان لهذا الإجراء الفريد من نوعه أفدح الآثار على الاقتصاد الوطني بكافة فروعه.

وبرغم الأثقال التي فرضتها عودة هذا العدد الكبير من المغتربين اليمنيين إلا أن مجتمعنا قد استطاع أن يتحملها ويستوعب آثارها السلبية مع مرور الوقت كما أن معاملة الذين حالفهم الحظ وتمكنوا من البقاء في مواطن الاغتراب قد بلغت من القسوة حداً جعل البعض منهم يفضل الرحيل على البقاء في ظل مناخ يتسم بالكراهية ، وفي ظل التهديد المستمر بالترحيل في أية لحظة .

على أن الكل يعلم بأن جميع المغتربين اليمنيين سواء أولئك الذين عادوا أو الذين بقوا في أماكن إغترابهم كانوا في الواقع بعيدين عن ما جرى قبل وأثناء وبعد اجتياح العراق للكويت .

لقد عاش المغتربون اليمنيون على مدى العقد الأخير من القرن الماضي أوضاعاً غير مألوفة بسبب ما عكسته عليهم حرب الخليج من آثار مدمرة ظهرت واضحة في أوضاعهم المعيشية وفي خسائرهم المادية المباشرة وكذلك تجارتهم وأعمالهم ووضعهم المعنوي في مهاجرهم، وما أن بدأت تلك الآثار تخف بحلول نهاية عقد التسعينات حتى جاءت أحداث الـ ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م لتلقي بظلالها عليهم وعلى غيرهم من المغتربين العرب والمسلمين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وقد أوضحت وزارة المغتربين فيما قدمته من معلومات عن أوضاع المغتربين اليمنيين والآثار السلبية التي انعكست على المواطنين اليمنيين في أماكن اغترابهم المشاكل التي يواجهونها على الصعيد الاجتماعي في حياتهم اليومية وما يقاسونه من متاعب في أعمالهم وتنقلاتهم بسبب التدابير الاحترازية التي فرضتها السلطات الرسمية في البلدان التي يعيشون فيها .

وخصت بالذكر عدداً من الدول كنماذج لمعرفة حالة المغتربين اليمنيين، ويبدو من خلال التفاصيل التي اشتمل عليها ملف وزارة المغتربين عن حالة المواطنين اليمنيين في مواطن اغترابهم ان هناك الكثير من المشاكل والصعوبات التي يعاني منها المغتربون وهي تختلف ضيقاً واتساعا حسب الأوضاع العامة في بلد الاغتراب وعلاقته السياسية باليمن من جهة وحسب تأثير المغتربين السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلدان الاغتراب من جهة أخرى، والشاهد على ذلك حالة عدم الاستقرار الناتجة عن تبني العديد من الدول إجراءات أمنية مشددة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية والحملة الدولية على الإرهاب، حيث يخضعون بشكل مستمر للتفتيش والاستجواب من قبل السلطات الأمنية في بلدان الاغتراب كما يواجهون صعوبات كبيرة في التحصيل العلمي ومضايقات في إرسال تحويلاتهم المالية إلى الوطن واستثمار أموالهم وحتى صرف زكواتهم ويلاحظ أن أغلب المشاكل قد جاءت إما نتيجة السياسات المتبعة في البلدان التي يعيشون فيها أو نتيجة تعقيدات في القوانين الوطنية وعدم التفاعل الكافي من قبل الأجهزة التنفيذية المعنية.

«من تقرير اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية بمجلس الشورى».

المغتربون والسياحة

إيناس أحمد محمد سعيد

● تشير المعلومات المؤكدة إلى أن نسبة زوار اليمن من المغتربين اليمنيين لقضاء عطلة العام الدراسي لا سيما من المقيمين في دول الجوار قد ارتفعت بنسبة ٥٠٪ لهذا العام ٢٠٠٤م ولن تقف هذه النسبة أو الزيادة عند هذا الحد والكم الكبير من الزوار وإنما ستظل في ازدياد متواصل وبصورة سنوية ما دام اليمنيون يعملون جاهدين على توفير كافة مقومات الجذب السياحي وتطوير الخدمات والمنتجات ويحصل المواطن اليمني المقيم في الخارج أثناء زيارته إلى الوطن على معاملة حسنة وتسهيلات مناسبة أثناء الدخول والتجوال في كافة محافظات الجمهورية.

إلا أن الغريب في الأمر يتمثل في المد والجزر للمعاملات والتسهيلات في المنافذ البرية فما أن نسمع عن تطور ما وعلى لسان المغتربين الذاهبين والقادمين خلال فترة محددة حتى نسمع التقيض في فترة أخرى ولا ندري عن أسباب التحولات سلباً وإيجاباً هل يعود الى تقييد الأشخاص العاملين في هذه المنافذ أم أن المغتربين كل منهم ينقل ما يشاهده ويتعامل معه سلباً وإيجاباً.

ومع ذلك ستظل عملية رفع مستوى الخدمات في المنافذ مطلباً لا بد من تحقيقه لا سيما وأن عملية الزيارة لم تعد مقصورة على اليمنيين المقيمين في الخارج وإنما اضحت تشمل الزوار من الأشقاء والأصدقاء والأهم في الأمر يتمثل في الإشراف بصورة مستمرة على سير العمل في المنافذ من قبل الجهات المعنية مثل الداخلية والجمارك وغيرها من الجهات ذات العلاقة وعلى أن يظل التغيير للأشخاص قائماً على تنمية الإيجابي وتقليص السلبي وتخفيف متابعة على المدى القريب والبعيد.

هم وصلة

الشفافية

● تتعدد وتتنوع مجالات العمل في قطاع المغتربين اليمنيين بكل ما تتضمن من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والإعلامية والقانونية فكل عناصر الإشراف والرعاية – إذا جاز التعبير– مطلوبة مما يؤكد على أن العلاقة بين الوطن والمغتربين علاقة شاملة متطلباتها متكاملة في أدوارها في بناء الإنسان ومعارفه وفي بناء الوطن بكل متطلباته.

– هذه العلاقة لا تقع مسئولية تطويرها على أجهزة الوطن الرسمية والمعنية وحسب وإنما أيضا تقع على مسئولية المغتربين أنفسهم انطلاقا من أهمية العمل الجماعي لتطوير منظومة الحقوق والواجبات سواء فيما يتصل في بناء الإنسان المتمثل بالجيل الجديد والأجيال القادمة أو فيما يتعلق ببناء الوطن بكل ما تعنيه الكلمة من أبعاد وجوانب عديدة يفرضها تطور منطق العصر.

محمد علي مثنى

– وإذا كانت العلاقة بين الوطن والمغتربين قد خطت خطوات جيدة نحو المستقبل عبر إرساء العديد من الأسس القانونية والتشريعية والخدمات شبه اليومية في المجالات كافة فإن الأحداث المتسارعة والمتغيرات غير المتوقعة تتطلب مواكبة وإيقاعاً متناغمين مع المستجدات وبصورة فورية لا تدع مجالاً للتأجيل والتخطيط لوسائل المواجهة والمعالجة التي بالإمكان الاستعداد لها في وقت مبكر.

– إذ أن القدرات البشرية والاقتصادية لهذا القطاع والاستفادة منها تتطلب رسم خطط وسياسات كفيلة بتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات بصورة شاملة خالية من الخطط الجزئية والرؤى المحددة التي لا تتلاءم مع المتغيرات الدولية ولا تلبي الاحتياجات الفعلية للمغتربين واحتياجات الوطن لامكانياتهم العلمية والعملية والمادية.

– ولعل البوادر التي بدأت تتجلى بصورة أكثر خصوصاً في الآونة الأخيرة تؤكد على أن المسار على هذا الطريق قد بدأ من خلال سن القوانين والتشريعات وتلبية الاحتياجات الفعلية والتغلب على كل ما يتصل بالمغتربين من آثار وتداعيات الأحداث والتقنيات في أوضاع عدد من الأقطار الشقيقة والصديقة حيث تم التعامل مع هذه التداعيات بحكم ودبلوماسية راقية أخذت على عاتقها مهمة مراعاة مصالح المغتربين بدرجة أساسية.

– فقط نريد أو تريد ظاهرة الاغتراب تنمية هذه الخطوات وتطويرها ومواصلة ما تم البدء فيه أو البدء من حيث تم الانتهاء منه دون العودة والبدء من جديد ونسف كل ما يتصل من أسس تعتبر من الإنجازات التي تحققت للمغتربين والتي اتسمت بالوضوح والشفافية وهي السياسة الوحيدة التي نستطيع من خلالها الاهتمام بالعديد من قضايا ومتطلبات اليمنيين المنتشرين في جميع بقاع الأرض.

لا تشكي الغربة

عبدالله عبدالله السياني

سلام لك يا مغتربنا نبعثه في كل حين
مقرون بالأشواق نحوك والمحبة والحنين
أرض اليمن تفاخر بمجهودك وصبرك والصمود
وأنت أغلى من يتركها ويتغرب سنين
اقبل تحايا الأهل والأحباب دوماً والوطن
يا طاير الأمجاد يا عازم وعزمك لا يلين
مهما يطول البعد باترجع بتحقيق الظفر
وتعانقك صنعاء وتنثر لك ورود الياسمين
هذه أمانينا تصيب الخير وتنال النجاح
وتكون قدوة لليماني في عيون الآخرين
في كل أخلاقك مثالي رمز عن شعب اليمن
تجعل بلادك تاج للإعجاب والحب اليقين
لا تشكي الغربة فكم غايب الى داره يعود
والله يحفظ دعيناه خالق الخلق المعين
نكتب لك الأشعار ونترجم هواك يا مغترب
ونصيغ لك دعوة حماك الله رب العالمين